

# الفصل الثامن

التبعية الاعلامية

## هل حققت دول العالم الثالث استقلالها الاعلامى ؟

قد يبدو للبعض غرابة هذا التساؤل وخاصة بعد أن مضى أكثر من ثلث قرن على حصول غالبية دول العالم الثالث على استقلالها السياسى ، وسوف يتبدد الشعور بغرابة التساؤل عندما نتأكد أنه فى الوقت الذى شكلت فيه السيطرة الثنائية للنظاميين الاعلاميين الغربى والشرقى ، أحد وجهى النظام الاعلامى الدولى ، فإن التبعية الاعلامية فى الدول النامية قد شكلت الوجه الآخر لهذا النظام .. !

ولقد ظهر مفهوم « التبعية » مع مطلع السبعينيات من هذا القرن ، وقد بدأ استخدامه أولا فى مجال الاقتصاد ، ثم انتقل منها الى السياسة ثم الى الثقافة والاعلام<sup>(١)</sup> .  
وأقصر طريق للتعرف على معنى التبعية هو أن نعرف ان نقيضها هو الاستقلال ، لذلك لم يكن غريبا ان تبدأ هذا الفصل بالتساؤل عما اذا كانت الدول النامية قد حققت استقلالها الاعلامى بالفعل ؟

وللاجابة على هذا التساؤل ، علينا أن نلاحظ الظواهر الهامة التالية :  
أولا : ان غالبية وسائل الاتصال والاعلام المستخدمة فى الدول النامية ، قد صنعت خارجها ، فالبنية الأساسية للاتصال والاعلام لا تنتج فى هذه الدول ، فلا وجود لأى صناعات لمستلزمات وسائل الاتصال والاعلام ، فهذه الدول تستورد آلات الجمع الصحفى والمطابع والاحبار وورق الصحف ، وهى تستورد أيضا أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو ومعدات الاستديوهات وكاميرات التصوير وآلات التسجيل والصوت والاضاءة ، وكل ماله علاقة بصناعة الاتصال والاعلام .

ثانيا : ان المؤسسات الاعلامية الدولية ، وأغلبها مملوك للدول الاستعمارية القديمة . . تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الاعلامية المستخدمة في دول العالم الثالث ، وتكاد تنفرد - كما سبق ورأينا - خمس وكالات أنباء بالسيطرة على حركة تبادل الاخبار الدولية وهي : وكالة الأنباء الفرنسية ( هافاس سابقا ) ورويتز البريطانية ، واسوشيتدبرس ويونيتدبرس انترناشيونال الامريكية وتاس السوفيتية ، ولكل وكالة منها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من المراسلين والمحرفين والموظفين ، وتبث الاخبار على مدار الاربع والعشرين ساعة الى عشرات من الوكالات الوطنية والى المئات من الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون (٢) ، ولم تعد تكفى بالاخبار المكتوبة وانما اضافت اليها الصوت والصورة (٣) .

ورغم ان لكل دولة من دول العالم الثالث وكالة انباء وطنية ، الا ان أغلبها في واقع الأمر ، أقرب ما يكون الى المكاتب الاعلامية الملحقة بوزارة الاعلام أو وزارة الخارجية وانتاجها ضعيف سواء فيما يتعلق بالانباء الدولية أو الانباء المحلية (٤) ، لدرجة ان وسائل الاعلام المحلية كثيرا ما تنقل الاخبار الداخلية الهامة عن طريق الوكالات الأجنبية . . !

ثالثا : توجد عشرات من الاذاعات الموجهة الى دول العالم الثالث ، وبلغاتها الوطنية من قبل المعسكرين الغربي والشرقي ، وعلى سبيل المثال توجد ٣٢ اذاعة موجهة الى الوطن العربي وباللغة العربية من قبل دول المعسكرين الغربي والشرقي ، وأكثرها يسمع بوضوح في العديد من البلدان العربية وبشكل افضل مما تسمع به محطات اذاعية عربية محلية ، وذلك بفضل ما تتمتع به الاذاعات الاجنبية من امكانيات تكنولوجية متقدمة تساعد على قوة البث من ناحية ومقاومة محاولات التشويش من ناحية. ثانية ، كذلك فان هذه الاذاعات الاجنبية تتمتع بدرجة من

المصدقية تتفوق على مصداقية الكثير من الاذاعات العربية المحلية ، وخاصة في فترات الاحداث الساخنة ، وذلك بفضل ما يتوافر لهذه المحطات الاذاعية الاجنبية من سرعة في التغطية الاعلامية ، ومن حرية في العرض قد لا تسمح بها ظروف العديد من الاذاعات العربية ! وبالنسبة للتلفزيون في الدول النامية فإن محطاته تستورد ما بين ٤٠٪ الى ٦٠٪ من برامجها من دول المعسكرين الغربي والشرقي<sup>(٥)</sup>

رابعاً : توجد ٢٧ وكالة اعلان دولية تسيطر على سوق الاعلان الدولي وتتحكم فيما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ من مجموع الاموال المتداولة في اسواق النشاط الاتصادي الدولي ، وهذه الوكالات فروع في كافة الدول النامية ، وعلى سبيل المثال فإن اكثر من ٨٠٪ من الاعلانات المنشورة في صحف واذاعة وتلفزيون بيرو ، تمر من خلال شركات الاعلان الامريكية الكبرى ، وفي فنزويلا تتسع دائرة احتكار الوكالات الامريكية والغربية الى مدى ابعد من ذلك ، وكذلك تمثل كل من زيمبابوي وكينيا ونيجيريا والهند وماليزيا وباكستان وتايلاند وعدد آخر من الدول المنخفضة الدخل نمودجا مشابها مع اختلاف في الدرجة .

ويجربى باستمرار اغراق المجتمعات النامية بسيل من الرسائل التجارية الناشئة عن متطلبات تسويق الشركات متعددة الجنسية ، ويجربى في الوقت ذاته تحويل بنية شبكات الاتصال الدولية وما تقدمه هذه الشبكات من برامج ، طبقا لمواصفات جهات التسويق العالمية ، ولا يتسامح النشاط التجاري الاعلان مع قنوات الاتصال الجماهري التي تستبعد اعلاناته وبرامجه الترفهية الموجهة اعلانياً ، وبالتالي فهو يبذل جهداً لا يكل من اجل اختراق كل ما هو متاح من منافذ الاتصال ذات الجماهيرية الملموسة ، فشهية شركات الاعلان لا تعرف الشبع ، كما أن هدفها ليس أقل من السيطرة الكاملة على كل وسيلة من وسائل الاتصال

الجماهيرى ، وبمجرد نجاحها فى اخضاع وسيلة من الوسائل ، أيا كانت الصفات الاصلية لتلك الوسيلة ، فإنها تتحول إلى أداة للثقافة التجارية ، وهكذا فإن أحد مقاييس فقدان أمة ما لسيطرتها على وسائل اعلامها ، يتمثل فى درجة اختراق وكالات الاعلان الاجنبية لميكانيزم التسويق فى تلك الدولة (١) .

ان الظواهر السابقة تؤكد جميعها عدم وجود استقلال اعلامى حقيقى لوسائل الاعلام فى دول العالم الثالث ، وان التبعية الاعلامية قد حلت مكان السيطرة الاعلامية المباشرة لسلطات الاحتلال الاجنبى ، واذا كانت الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، قد لجأت الى الاحتلال العسكرى لدول العالم الثالث من اجل الحصول على المواد الخام وايجاد اسواق لترويج منتجاتها الصناعية ، فإن هذه الدول ذاتها لجأت فى الربع الأخير من القرن العشرين الى الاحتلال الاعلامى ( وهو المرادف الموضوعى للتبعية الاعلامية ) لتحقيق نفس الاهداف القديمة .

ان الهدف واحد ولكن الاداة هى التى تغيرت . فقد حلت الأخبار والافلام والمسلسلات محل البنادق والمدافع والبوارج ، كما حاول المستعمر القديم ان يطمس الهوية القومية للشعوب المستعمرة حتى ترضى بالاحتلال العسكرى ، فان المستعمر الجديد يعمل على الترويج للقيم والافكار التى تعمل على تشويه الهوية الثقافية لشعوب العالم الثالث بهدف تكريس التبعية الاعلامية أو الاستعمار الاعلامى الجديد .

ولقد ترتب على التبعية الاعلامية نتائج بالغة الخطورة على وسائل الاعلام فى الدول النامية ونكتفى بالإشارة الى ثلاث نتائج منها وهى :  
الأولى : ان تزايد نفوذ وكالات الاعلان الدولية على اسواق الاعلان فى الدول النامية ، يكاد يفقد وسائل الاعلام فى هذه الدول استقلالها

الفكرى ، ويهدد بالقضاء على أى أمل فى تحقيق حرية الصحافة بشكل خاص ، فقد بات الاعلان اليوم المورد الرئيسى للصحف المعاصرة بعد أن تزايدت نفقات التوزيع بحيث كادت تستهلك مجمل العائد من ثمن بيع نسخ الصحيفة .

الثانية : ان تزايد اعتماد وسائل الاعلام فى دول العالم الثالث على الانتاج الاعلامى الاجنبى من شأنه ان يخلق رأيا عاما منحازا للمصالح غير الوطنية ، كذلك فإن استمرار سيطرة وكالات الانباء الاجنبية من شأنه ان يستمر فى رسم الصورة المشوهة لشعوب العالم الثالث فى العالم الخارجى بفضل ما تحدته تلك الوكالات من تحريف وتشويه وتلوين للاحداث التى تنقلها عن المجتمعات النامية .

الثالثة : فى الوقت الذى تعانى فيه دول العالم الثالث من ضعف فى البنية الأساسية لوسائل الاتصال فإنها تواجه فى الوقت نفسه بفيض من المعدات الاتصالية المتطورة جدا فى المجتمعات المتقدمة بالشكل الذى يهدد سيادة الدول النامية على فضاءها الوطنى<sup>(٧)</sup> ، فاقمار الاتصال الصناعية أصبحت تغطى كافة اجزاء الدول النامية<sup>(٨)</sup> ، وبات من المؤكد ان تسعينيات هذا القرن لن تنتهى إلا وقد أصبحت أجهزة التلفزيون فى دول العالم الثالث مغطاة بالكامل بالارسال التلفزيونى القادم من الدول المتقدمة<sup>(٩)</sup> ، ولن يكون فى استطاعة دول العالم الثالث مواجهة ذلك الاقتحام الاعلامى بالاساليب التقليدية كالمنع أو التشويش<sup>(١٠)</sup> ، ولن يكون أمام هذه الدول سوى ان تسير فى أحد طريقين ، طريق الاستسلام للتبعية الاعلامية أو طريق تطوير وسائل الاعلام الوطنية بحيث تلبى الاحتياجات الاعلامية لمواطنيها .

وتواجه دول العالم الثالث العديد من المشكلات فى كيفية اختيار المعدات الاتصالية أو انتاجها ، والتحدى الحقيقى لهذه الدول يكمن فى

كيفية الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال دون الوقوع في شرك التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة ، وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الظواهر التالية :

١ - ان التكنولوجيا هي تعبير عن الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه ، وبالتالي فإن النماذج التكنولوجية التي تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما ، قد لا تصلح في أغلب الاحيان لمجتمع آخر له ظروف مغايرة .

٢ - ان عملية نقل تكنولوجيا الاتصال ليست مقصودة لذاتها ، وإنما هي أداة لتحقيق اهداف التنمية الوطنية لدول العالم الثالث في مجال الاتصال فالتكنولوجيا الملائمة لهذه الدول هي التي تتناسب مع الامكانيات الذاتية لهذه المجتمعات والتي تحقق الاستخدام الامثل لمصادر التكنولوجيا المتاحة في المجتمع ، والتي تعمل على تنمية وتطوير مصادر التكنولوجيا الوطنية .

٣ - ولا بد أن نأخذ في الاعتبار تأثير الاختيار التكنولوجي على علاقة التبعية للدول المتقدمة ، ذلك ان الاختيار التكنولوجي في مجال الاتصال ، ليس قضية فنية فحسب ، وإنما اختيار سياسي في المقام الأول<sup>(١١)</sup> ، وان الوضع الراهن لتكنولوجيا الاتصال في المجتمعات النامية يؤكد ضعف البنية الاتصالية لهذه المجتمعات مما يجعلها عاجزة عن استيعاب قدر كبير من انجازات التكنولوجيا الحديثة في الاتصال ، ويحول دون الاستفادة الكاملة من امكانيات هذه التكنولوجيا ، وعلى سبيل المثال كيف يمكن لصحيفة تصدر في دولة نامية أن تستورد مطبعة صحفية جاهزة لطبع خمسين ألف نسخة في الساعة الواحدة ، في حين ان مجموع ما يطبع من هذه الصحيفة لا يزيد على خمسة آلاف نسخة ، ولا يزيد ما يوزع منها عن نصف

هذه الكمية المطبوعة ! وهو الأمر الذي يؤكد عدم ملاءمة الكثير من تكنولوجيا الاتصال الحديثة لاحتياجات وظروف المجتمعات النامية . ولكل الأسباب السابقة فشلت الدول النامية في تحقيق ما نسيمه (الأمن التكنولوجي) في مجال الاتصال ، فهى لم تحسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لامكانياتها واحتياجاتها الاعلامية ، من ناحية ، ولم تتمكن من توطين التكنولوجيا الحديثة في مجتمعاتها بحيث تصبح جزءا من بنائها الاجتماعى والثقافى كمقدمة لتنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية من ناحية ثانية ، ثم هى قد فشلت في اقامة تعاون مشترك مع مثيلاتها من الدول النامية في استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة ذات التكلفة المرتفعة من ناحية ثالثة .

وباختصار فان الدول النامية عجزت عن ترشيد استخدام تكنولوجيا الاتصال ، ولم تنظر الى عملية استيراد التكنولوجيا باعتبارها مرحلة أولى ، لابد ان تعقبها مراحل يتحقق فيها الانتاج - الذاق .

ومنذ بداية السبعينيات تزايد احساس العديد من الدول النامية بضرورة تغيير النظام الاعلامى الدولى القائم على السيطرة الثنائية للنظامين الغربى والشرقى ، وذلك باستحداث نظام اعلامى دولى جديد ، يعالج مساوىء النظام الاعلامى الثنائى ، ففى عام ١٩٧٣م اوصى المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذى عقد بالجزائر بالعمل على اتخاذ موقف موحد لاصلاح النظام الاعلامى الدولى ، كذلك طالب مؤتمر وسائل الاتصال للدول غير المنحازة الذى عقد فى بلغراد فى سبتمبر ١٩٧٤م بارساء أسس عادلة للتبادل الاعلامى المتكافى بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وصادر المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد فى كوالالمبور عام ١٩٧٥م وثيقة دولية نهت الى ضرورة قيام نظام عالمى جديد فى مجال الاتصال والاعلام ، وفى عام ١٩٧٩م اكد

المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز الذي عقد في الهند على أهمية قيام نظام دولي جديد للاتصال والاعلام .

من ناحية اخرى فقد تبنت منظمة اليونسكو مشروع الدعوة لقيام نظام دولي جديد للاتصال والاعلام ، ونظمت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة الموضوع ، ثم تبلورت الجهود المشتركة بين اليونسكو ودول عدم الانحياز في اقرار المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الذي عقد ببلجراد في عام ١٩٨٠م على مشروع نظام عالمي جديد للاتصال والاعلام ، وقد وضعت المشروع لجنة مكونة من ستة عشر مفكرا واعلاميا يمثلون كافة مناطق العالم ، وبعضهم من الحاصلين على جائزة نوبل ، وقد عرف هذا المشروع باسم « تقرير ماكبرايد »<sup>(١٢)</sup> ، حيث ترأس هذه اللجنة شون ماكبرايد ، الايرلندي الجنسية والحائز على جائزة نوبل ولينين للسلام . ويمكن ايجاز مضمون النظام الاعلامي الدولي الجديد المقترح في نقطتين :-

الأولى : ضرورة تعديل نظام التبادل الدولي للانباء لكي يكون أكثر عدلا وتوازنا بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ولا بد ان يقوم ذلك على انسياب الانباء والمعلومات في اتجاهين ، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن المجتمعات النامية .

الثانية : العمل على القضاء على عدم التكافؤ في مصادر الأخبار والمعلومات ، بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وان يرتبط ذلك بمعالجة الاحتكار في ملكية وسائل الاتصال ، وفي اعتماد مبدأ حرية تداول الانباء والمعلومات ، والاعتراف بحق جميع الدول في الاتصال والاعلام . ورغم اقرار اليونسكو لمشروع النظام الدولي الجديد للاتصال والاعلام فلم يقدوله ان يتحقق على أرض الواقع ، وصحيح ان الدول النامية تبنت المشروع ، وأن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية

تحمست له ، ولكن من ناحية اخرى فقد تصدت الولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول الغربية للمشروع وعملت على افشاله ، وقد نجحت في ذلك بالفعل ، سواء عن طريق وقف دعمها المادى لليونسكو ، أو اطاحتها بمدير عام اليونسكو مختار امبو الذى حمل لواء الدفاع عن المشروع .

ولكن الدول النامية تتحمل ايضا قدرا كبيرا من المسؤولية في افشال مشروع النظام الجديد ، فقد لوحظ بوضوح التناقض الجذرى بين عناصر النظم الاعلامية السائدة في معظم الدول النامية وبين المبادئ الاساسية للنظام الاعلامى 'الدولى المقترح' ، وهو الأمر الذى اثار شكوكا عديدة حول الاغراض الحقيقية وراء تبنى الدول النامية لهذا النظام الدولى الجديد ، كما انه اضعف من مصداقية المطالب العادلة للدول النامية ، واعطى حججا قوية لمن يتهمون الدول النامية بأن مطالبها بنظام اعلامى دولى جديد ، إنما يخفى في حقيقته رغبة هذه الدول في وضع قيود على وسائل الاعلام الدولية للحيلولة بينها وبين معالجة الممارسات الخاطئة في الدول النامية .

وعلى سبيل المثال يمكن ان نشير الى ملاحظتين اساسيتين تكشفان عن مدى التناقض بين الافكار التى يتضمنها مشروع النظام الاعلامى الدولى الجديد وبين الاوضاع السائدة في غالبية الدول النامية :

١ - ان الدول النامية تطرح في مشروع النظام الاعلامى الدولى الجديد ، ضرورة تعديل نظام التبادل الدولى للانباء والمعلومات لكى يكون اكثر عدلا وتوازنا بين الدول المتقدمة والدول النامية وان يقوم ذلك على انسياب الانباء والمعلومات في اتجاهين ، ولكن هذا المطلب لا يمكن ان يكتسب مصداقيته إلا بالنص على تطبيقاته الوطنية بالدول النامية ، أى بضرورة تعديل نظام تبادل الانباء والمعلومات داخل

المجتمعات النامية لكي يكون أكثر عدلا وتوازنا وبحيث تنساب الانباء والمعلومات في اتجاهين ، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن انجازات الحكم ، وفي نفس الوقت يقدم صورة حقيقية لمطالب المواطنين ومشكلاتهم .

٢ - ان مطالبة الدول النامية في مشروع النظام الدولي الجديد للاتصال والاعلام بضرورة القضاء على عدم التكافؤ في مصادر الاخبار بين الدول المتقدمة والدول النامية ومعالجة الاحتكار في ملكية وسائل الاتصال وفي اعتماد مبدأ حرية تداول الانباء والمعلومات والاعتراف بحق جميع الدول في الاعلام ، ولكن ذلك كله يصبح لا معنى له اذا لم تمتد هذه المبادئ لتحكم النظم الاعلامية في الدول النامية ، بحيث يتم معالجة سلبيات الممارسة الاعلامية في تلك الدول مثل انتهاء احتكار الدولة للملكية وسائل الاعلام ، والاعتراف بأن حق الاعلام لجميع المواطنين وليس مقصورا على الاعوان والمؤيدين . وإلغاء كافة القيود التي تحول دون حرية تبادل الانباء والافكار مثل الرقابة والمنع والمصادرة وايداء الاعلاميين بسبب ممارستهم لحياتهم . وهكذا يتضح لنا ان الدول النامية لم تكن مخلصه في تبنيها للنظام الاعلامي الدولي الجديد ، فهي تدعو لمبادئ لا تؤمن بها ، وتطرح افكارا لا تطبقها ، وترفع شعارات ترفض الاعتراف بها .

### الهوامش

- (١) عبدالرحمن . عواطف : قضايا التنمية الاعلامية والثقافية (عالم الفكر) ، الكويت : ١٩٨٤ . ص ٤٣ - ٥٨ .
- (٢) Faster . Heill : *Communication in History* . « the Macmillan Company » London . New York . 1987 . pp . 37 — 42 .
- (٣) Boll . Land : *An Introduction to Communication* . « Heinemann » London . 1986 . p.p.112 — 118
- (٤) المصمودي . مصطفى : *النظام الاعلامي الجديد (عالم الفكر)* الكويت : ١٩٨٥ : ص ٢٢٦ .
- (٥) Mott . Frank : *The News in America* . « Harvard University Press » U .S .A . 1986 . p.p. 207 — 212 .
- (٦) شيللز ، هيربرت : *المتلاعبون بالمقول* . (عالم الفكر) . الكويت : ١٩٨٦ . ص ١٦٥ ، ١٧٢ .
- (٧) Smith . Williams : *Television in America* . « Hasting House » . New York . 1989 . P . 119 .
- (٨) Chalkley . Alan : *Radio And Television in Asia* « Heinemann » . London . 1987 . p.p. 93 — 94 .
- (٩) Fang . Irving . E . : *Television News* . « Hasting House Publishers : » New York . 1979 . p.p. 28 — 30 .
- Ibid . P . 72 . (١٠)
- Ibid . P . 211 (١١)
- (١٢) ماكبرايد : *شون : اصوات متعددة وعالم واحد ، الاتصال ، المجتمع ، اليوم وغدا ، - (اليونسكو - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع) - الجزائر - ١٩٨١ .*